

المصارف العراقية بين خيارى الاندماج والاستحواذ

(دراسة تحليلية للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

Iraqi Banks between the Mergers Options and Acquisition
(Analytical Study of the Iraqi Private Banks Listed on the Iraqi Stock Exchange)

م. سجي فتحي محمد

جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يسعى البحث الى تحديد مدى امكانية تبني استراتيجية الاندماج المصرفي للنهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي الذي يواجه مشاكل وتحديات كبيرة في ظل متطلبات البنك المركزي العراقي، وعلى وجه الخصوص بما يتعلق بزيادة رأس المال لتعزيز قدراتها على مواجهة مخاطر العمل المصرفي. تناول البحث المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث، و توصل البحث بعد تحليل واقع عمل المصارف عينة البحث ومن خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية الى نتيجة اساسية مفادها ان تبني استراتيجية الاندماج بين المصارف يمكن ان يغير اتجاهات عمل السوق المصرفي العراقي لما توفره هذه الاستراتيجية من مزايا خاصة تتمثل بنقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن الحصول على حصة سوقية أكبر.

Abstract

This research seeks to determine the extent of the possibility of adopting the bank merger strategy to rising with the Iraqi banking sector, which is facing great problems and challenges under of the requirements of the Iraqi Central Bank, particularly with related with the capital increasing to support their ability to face the risks of banking business. The research takes the Iraqi private banks listed on the Iraqi Stock Exchange as a sample for the research. After analyzing the reality of the banks work, the research sample by using a set of financial indicators. The research concludes to the basic result that adopting the merger strategy between banks that could change the trends of the work of the Iraqi bank market that provide this strategy of special advantages related to the experience and the modern technology as well as getting on a larger market share.

المقدمة

يعد الاندماج المصرفي من ابرز الاستراتيجيات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالمياً، اذ سعت معظم المصارف بهدف تحقيق النمو والتوسع إلى الاندماج مع بعضها البعض، لتكوين مجموعة مصرفية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية المتكاملة، وتحقيق تغطية شاملة للبلد المعني، هذا إلى جانب غزو أسواق الخدمات المصرفية الأجنبية. الى جانب خفض كلفة الخدمة المصرفية، وبالتالي زيادة ربحية المصارف.

يتضمن هذا البحث التركيز على إستراتيجية الاندماج كإحدى استراتيجيات الإصلاح المصرفي لمواجهة التحديات التي تعترض العمل المصرفي العراقي وذلك من خلال توفير الحوافز المختلفة للمصارف المندمجة، مع

ترك الخيار للبنك المركزي العراقي في تقرير حالات الاندماج القسري بما يخدم الاقتصاد الوطني ، وتحقيق استقرار الجهاز المصرفي العراقي، ليكون قادراً على رفد قطاعات الاعمال المختلفة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وعلى الرغم من أهمية الاندماج المصرفي والمزايا المتحققة عنه إلا انه لن يرقى إلى مستوى يضمن الحل لكافة التحديات التي تواجه العمل المصرفي العراقي ، ولا بد من النظر إليه ضمن استراتيجية للإصلاح المصرفي التي تستند إلى إصلاح الأجهزة المصرفية في الداخل ، وإعادة هيكلتها بما يؤدي إلى رفع الكفاءة المصرفية، وإعادة تنظيم العمل المصرفي ، وتدعيم الملاءة المالية ، وتطوير التشريعات المصرفية.

أهمية البحث :

يعد الاندماج من أهم الاستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف بهدف تكوين مصارف قوية قادرة على التكيف مع التغيرات المحتملة التي تتعرض لها بهدف تحقيق النمو ، والبقاء، والاستمرار بالعمل في السوق المصرفية العراقية، في ظل المتطلبات التي يفرضها البنك المركزي العراقي ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بزيادة رأس المال.

مشكلة البحث :

يعاني القطاع المصرفي في العراق من مشاكل متعددة على كافة المستويات انعكست على عمله وأدائه المالي، وإحدى أهم الخيارات المتاحة امام المصارف العراقية سواء الحكومية أم الخاصة (الاهلية) هي الاندماج فيما بينها ، او مع مصارف اجنبية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية ، والمحافظة على بقائها ، واستمرارها بالعمل في السوق المصرفي .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على إستراتيجية الاندماج كإحدى استراتيجيات الإصلاح المصرفي التي تهدف إلى النهوض بواقع المصارف العراقية ونقلها إلى مصافي المصارف في الدول الأخرى.
2. بيان أهمية الاندماج المصرفي واهم أهدافه ودوافعه.
3. تحليل واقع عمل المصارف العراقية عينة البحث باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لقياس الربحية ، وكفاية رأس المال ، والسيولة ، والنشاط ، والتوظيف ، والحصة السوقية والتركز المصرفي لغرض تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.
4. تحديد فرص الاندماج بين المصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

يتبنى البحث اختبار الفرضيات الآتية:

1. توفر إستراتيجية الاندماج بين المصارف الاهلية العراقية فرصة حقيقية لإحداث إصلاحات مصرفية في ظل التحديات والتهديدات المحدقة بها.
2. تتوفر الدوافع لتنفيذ عمليات الاندماج بين المصارف الاهلية العراقية بشكل ناجح.

عينة البحث وحدودها:

تمثلت عينة البحث بالمصارف العراقية وتم التركيز على المصارف الأهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (22) مصرفاً. إما الحدود الزمانية للبحث قتمثلت بالفتره (2007_2011).

المبحث الاول: ماهية الاندماج المصرفي واهم دوافعه

أولاً: مفهوم الاندماج المصرفي
يعد الاندماج المصرفي (Banking Merger) من الظواهر التي افرزتها التغيرات المالية والمصرفية العالمية في ظل الانفتاح والتحرر المالي، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية ، وفرض متطلبات جديدة لزيادة كفاية رأس المال الامر ، الذي نتج عنه الاتجاه نحو الاندماج المصرفي بهدف زيادة قدرة المصارف على المنافسة والسيطرة على السوق، والتوسع الجغرافي ، والحصول على الموارد ، بما يضمن لها البقاء والاستمرار في العمل في السوق المصرفية.(Hyz &Gikas, 2010 ,167)

هناك أكثر من مفهوم في مجال الاندماج ورد في أكثر من مرجع ، وقبل البدء بتعريف الاندماج لابد أولاً من التمييز بين ثلاثة مصطلحات وردت في مفهوم الاندماج المصرفي ألا وهي: (روفيه،2005: 36) (التوني، 2007: 62)

الاندماج: وهو اتحاد بين مصرفين متكافئين أو أكثر للحصول على منافع اكبر لكليهما بعد الاندماج وزيادة وتحسين القدرة التنافسية للمصرف الجديد الناتج.

الدمج: تتضمن هذه العملية تدخل حكومي أو تنظيمي من السلطات النقدية وذلك في حالة تعثر مصرف ما والخوف من انهياره ، فتأمر السلطات النقدية بإدماجه في مصرف آخر إذا كان القانون يسمح لها بذلك.

الاستحواذ: يعني استيلاء مصرف على مصرف آخر، اذ يتولى الأخير الإدارة المطلقة أو أغلبية الإدارة، وبذلك يفقد المصرف المستحوذ عليه استقلاله، ولعل أهمية الاستحواذ تجتمع في حصول المصرف المكتسب على حجم اكبر والاستفادة من المزايا الخاصة بالمصرف المستهدف.

من خلال ذلك يمكن تعريف الاندماج المصرفي على انه: " اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردهما، واتحادهما في مصرف واحد، لتحقيق اهداف استراتيجية مثل تقاسم الموارد، واستخدامها وتحقيق اقتصاديات الحجم، وخفض التكاليف.(Salim, 2011 , 246)

مما سبق يمكن القول بان الاندماج المصرفي ما هو إلا اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر تحت إدارة واحدة ، وبارادة المصرف المندمج ، بحيث يكمل احدهما الآخر، أو قد يكون عملية استحواذ مشكلاً بذلك كيانا مصرفيا يكون ذو قدرة على تحقيق ميزة تنافسية للحصول على منافع اكبر لكليهما بعد الاندماج، وتعزيز القدرات الإدارية في الكيان المصرفي الجديد ، وذلك من خلال تخفيض كلفة الخدمات المصرفية ، والحصول على أفراد يتمتعون بخبرات وقدرات إدارية متميزة، والتمتع بوفورات الحجم الكبير، هذا إلى جانب استخدام تكنولوجيا العمل المصرفي.

ثانياً: أنواع الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي أنواع متعددة، ولكل منها دواعي استخدام، فهناك اندماج مصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، وهناك اندماج من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج، ويمكن أن نحددها بالشكل الآتي:

- الاندماج حسب النشاط المصرفي ويتضمن: (قنوع واخرون، 2009، صفحة الكترونية)
- 1. الاندماج الأفقي (Horizontal Merger): وينتج عن طريق الاندماج بين مصارف من نوع واحد ونشاط واحد، أي الاندماج بين مصارف تجارية مع بعضها أو مصارف متخصصة في مجال معين، ويقال الاندماج الأفقي من عدد المصارف التي تتنافس في نشاط واحد.
- 2. الاندماج العمودي (Vertical Merger): ويقصد به الاندماج بين المصارف الصغيرة في مناطق معينة من جهة وبين مصارف رئيسة في مدن كبيرة ، بحيث تصبح المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصرف الكبير ويساعد هذا النوع من الاندماج على التقليل من كلف العمليات المالية.
- 3. الاندماج المختلط (Conglomerate Merger): يحدث عندما تندمج مؤسسة مصرفية مع أخرى تختلف عنها في طبيعة العمل أو النشاط.
- 4. الاندماج المتجانس (Congeneric Merger): يتم في مؤسسات مالية تعمل في مجالات مترابطة مثل المصارف وشركات التأمين.
- الاندماج حسب أشكال الاندماج: ويتضمن هذا النوع الإشكال الآتية: (الربيعي، 2005: 275)

1. الدمج الطوعي (Voluntary): وهو الذي يعرف بالاندماج الودي الذي يجري بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج ، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المدموج ، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم كتاب إلى مساهمي مصرفهم، توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج ، وفي حالة إتمام الموافقة يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المدموج ويدفع قيمة الأسهم أما نقداً أو على شكل أسهم لديه.
2. الدمج العدائي (Hostile): وهو الاندماج الذي تعارضه إدارة المصرف المدموج نظراً لتدني قيمة السعر المعروف ، أو للمحافظة على استقلالية مصرفهم عندئذ يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض إلى مساهمي المصرف المدموج مباشرة دون موافقة إدارتهم، اذ يطلب منهم بيع أسهم لقاء سعر معين ، أو يقوم بجمع هذه الأسهم وشرائها عن طريق البورصة.
3. الدمج القسري (Involuntary): وهو الاندماج الذي قد تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة التي هي على وشك الإفلاس والتصفية . وغالباً ما يجري ذلك عن طريق قانون تشجيع المصارف على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية مشجعة ، أو عن طريق تزويد المصرف الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج.

- الاندماج حسب النطاق : ويضم نوعين من الاندماج هما (جانكير بك، 2005: 71)

1. الاندماج الوطني: ويحدث بين المصارف التي تنتمي الى جنسية واحدة.
2. الاندماج الدولي: ويتم هذا الاندماج بين مصارف تختلف جنسياتها وتنتمي الى دولتين أو أكثر.

ثالثاً: أهمية الاندماج المصرفي

- وتبرز أهمية الاندماج المصرفي من خلال الآتي: (ريحان، 2006، 428) (قنوع واخرون، 2009، صفحة الكترونية) (عبد الحافظ، 2011: 23) (جانكير بك، 2005: 66)
1. خلق المزيد من الثقة والأمان والطمأنينة لدى جمهور الزبائن والمتعاملين ويتحقق ذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية بأقل كلفة ممكنة، وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
 2. خلق وضع تنافسي أفضل للمصرف الجديد، وذلك من خلال خلق فرص استثمار أكثر عائدا واطل مخاطرة، فضلا عن الحصول على حصة سوقية أكبر في السوق من خلال الحصول على قاعدة عملاء جديدة.
 3. مزايا الحجم الكبير، اذ يؤدي الاندماج في كثير من الأحيان إلى خفض المستويات الإدارية والعمليات التشغيلية المزدوجة، مما ينتج عنه خفض كلف المصرف مقارنة بإيراداته، وبالتالي تصبح أكثر كفاءة.
 4. إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف المصرف بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا واكبر فاعلية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة.
 5. الاندماج بين المصارف سوف يؤدي إلى توفير حماية أكبر للمودعين، وذلك من خلال توفير قاعدة رأسمالية ضخمة قادرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن القروض المقدمة.
 6. يستهدف الاندماج المصرفي مواجهة حالة ممارسة العمل المصرفي بصورة مفرطة "Over Banking" اي مصارف اكثر من اللازم وفي حالة الاندماج سيجري التقليل من المصارف غير المجدية اقتصادياً، التي تستمد وجودها من عنصر التفاخر والمباهاة، وليست لها مساهمة فاعلة في الاقتصاد، بل يعد استمرارها عبئا ماليا على كاهل الاقتصاد الوطني.
 7. يهيب الاندماج للدولة فرصة لتقوية اقتصادها، وزيادة رؤوس اموال مصارفها، لتتمكن من التصدي والصمود امام الازمات، والمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية، وفتح أسواق جديدة.

رابعاً: دوافع الاندماج المصرفي:

تباينت دوافع الاندماج المصرفي وان كان يغلب عليها الدوافع المالية والتشغيلية التي تساعد المصارف على التكيف مع التغيرات المتسارعة في ظل العولمة المالية والمصرفية، ومن اهم بين تلك الدوافع: (عبدالحافظ، 2011: 24) (Ross, 1999, 671-677)

1. **الاندماج بدافع المنافسة:** تلجأ المصارف إلى الاندماج بهدف المنافسة أو البقاء والقدرة على مواجهة المصارف الكبيرة والحصول على حصة سوقية أكبر في السوق المصرفية من خلال تقديم خدمات مصرفية متكاملة.
2. **الاندماج كعلاج للمصارف المتعثرة:** تلجأ المصارف التي تعاني من أزمات مالية إلى الاندماج مع مصرف آخر ذات إمكانات اقتصادية وإدارية أفضل، للتخلص من الظروف الصعبة التي يعاني منها المصرف المتعثر.
3. **الاندماج بدافع وطني:** تلجأ المصارف إلى الاندماج فيما بينها لتحقيق مصلحة عامة ووطنية، وهي حماية الاقتصاد الوطني، والحفاظ على سمعته وحمايته من التعرض للاهتزاز.
4. **دافع الربح و تخفيض المخاطر:** تحاول المصارف الكبيرة الاستحواذ على المصارف الصغيرة بهدف تعظيم الربح أو رفع القيمة السوقية لأسهم المصرف، كما يحقق الاندماج التنويع في مصادر الدخل وتخفيض المخاطر.

5. **تخفيض الكلف أو دافع الكفاءة:** تحاول المصارف بعد الاندماج تخفيض كلف الإدارة الجديدة عن طريق تقليص بعض المكاتب الإدارية، والاستغناء عن خدمات العديد من موظفي الإدارات الوسطى والعلية نظراً إلى إمكانية العمل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات. تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض الكلف الإدارية بشكل كبير.
6. **دوافع أخرى الاندماج :** يؤدي الاندماج إلى زيادة القدرة على النمو ، وتكوين مصرف يمتلك رأسمال كبير، الأمر الذي يزيد من قدرة المصرف على منح قروض اكبر.

المبحث الثاني

تحليل و تقييم واقع المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يمارس البنك المركزي العراقي دوره التنظيمي ، والإشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة ، للمساهمة بفاعلية في الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي.

واتخذ البنك المركزي العراقي لتحقيق ذلك عدة اجراءات ، تتمثل في صدور تعليمات في 2010/2/18 تلزم المصارف المجازة بممارسة الصيرفة بزيادة رؤوس اموالها الى (250) مليار دينار خلال فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى ان تكون (100) مليار خلال سنة واحدة ، و (150) مليار دينار خلال سنتين و (250) مليار دينار خلال ثلاث سنوات من تاريخ هذا القرار. وفي حالة عدم استكمال رأس المال الحد المطلوب في غضون المدة المحددة فان الاجازة الممنوحة للمصرف سوف تلغى استناداً الى احكام المادة (3) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

وبناءً على ما تقدم يسعى هذا المبحث الى تحليل الواقع الحالي للسوق المصرفي العراقي وذلك من خلال دراسة وتحليل الاتي:

- المصارف العاملة في العراق.
- تحليل واقع المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقييمه باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية .
- تحديد فرص الاندماج بين المصارف العراقية.

اولاً : المصارف العاملة في العراق

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من مصارف حكومية البالغ عددها (7) مصارف ، ومصارف اهلية عددها (23) مصرفاً تجارياً ، و(9) مصارف اسلامية ، و(10) مصارف مشاركة مع مصارف اجنبية وفقاً لنشرات البنك المركزي العراقي لعام 2011.

ويوضح الجدول(1) المصارف العاملة في العراق، اذ بلغت رؤوس اموال المصارف العراقية خلال عام 2011 حوالي(4095140) مليون دينار عراقي، وذلك تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس اموال المصارف شكلت رؤوس اموال المصارف الحكومية حوالي (653600) مليون وبنسبة (%16.10) من اجمالي رؤوس الاموال في المصارف العراقية، وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية كما سلاحظ لاحقاً، في حين شكلت رؤوس اموال المصارف الاهلية ما يقارب(3441540) مليون دينار

وبنسبة (83.9%) من اجمالي رؤوس الاموال المصارف العراقية ،وبنسبة زيادة مقدارها (37.9%) عن عام 2010. كما يعرض الجدول نسب التغير في رؤوس اموال المصارف العراقية اذ تراوحت بين (0 – 300 %) ،اذ سعت المصارف الى زيادة رؤوس اموالها عن طريق الرسمة (اصدار اسهم جديدة) للإيفاء بمتطلبات البنك المركزي المتعلقة بزيادة رأس المال بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر العمل المصرفي.

الجدول(1) المصارف العاملة في العراق

تاريخ التأسيس	نسبة الزيادة %	رأس المال المدفوع		اسم المصرف	ت
		2011	2010		
1941	0	25000	25000	الرافدين	-1
1988	0	2000	2000	الرشيد	-2
1935	0	600	600	الزراعي التعاوني	-3
1946	200	75000	25000	الصناعي	-4
1948	0	50000	50000	العقاري	-5
1991	0	1000	1000	العراق	-6
2004	0	500000	500000	العراقي للتجارة	-7
		653600	603600	مجموع المصارف الحكومية	
1992	12.9	112900	100000	بغداد	-8
1992	66.67	100000	60000	التجاري العراقي	-9
1993	0	75000	75000	البصرة الدولي للاستثمار	-10
1993	51.52	100000	66000	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	-11
1993	100	102384	51192	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	-12
1993	33.30	100000	75020	الاستثمار العراقي	-13
1994	33.33	200000	150000	المتحد للاستثمار	-14
1995	100	100000	50000	الاهلي العراقي	-15
1998	0	100000	100000	الائتمان العراقي	-16
1999	46.94	105800	72000	دار السلام للاستثمار	-17
1999	100	100000	50000	بابل	-18
1999	31.58	100000	76000	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-19
1999	42.55	100500	70500	سومر التجاري	-20
2000	0	105072	105072	الوركاء للاستثمار والتمويل	-21
2000	82.40	103950	56990	الخليج التجاري	-22
2001	100	100000	50000	ايلاف الاسلامي	-23
2001	50	75000	50000	الموصل للتنمية والاستثمار	-24
2004	75	175000	100000	الشمال للتمويل والاستثمار	-25
2004	0	8204	8204	المؤسسة العربية المصرفية	-26
2004	19.6	59800	50000	الاتحاد العراقي	-27
2005	0	50000	50000	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	-28
2005	1.78	30224	29695	ميلي ايران	-29
2005	10	73370	66700	اشور الدولي للاستثمار	-30
2005	50	150000	100000	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	-31
2005	100	100000	50000	الوطني الاسلامي	-32
2006	50	150000	100000	البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	-33
2006	33.33	100000	75000	المنصور للاستثمار	-34
2006	0	56500	56500	عبر العراق	-35
2006	90.29	17231	9055	بيبلوس اللبناني	-36
2006	99.83	16366	8190	الزراعي التركي	-37
2007	0	100000	100000	التعاون الاقليمي الاسلامي للتنمية والاستثمار	-38
2007	100	100000	50000	اميرالد	-39
2008	300	100000	25000	الهدى	-40
2008	100	100000	50000	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	-41
2008	0	8775	8775	انتركوننتال	-42
2009	100.17	16380	8183	بيروت والبلاد العربية	-43
2010	0	8190	8190	ابوظبي الاسلامي	-44
2010	0	100000	100000	اربييل	-45
2011	0	8176	-----	البركة التضاميني المساهمة	-46
2011	0	100000	-----	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	-47
2011	0	8176	-----	وقفار للشراكة المساهمة	-48
2011	0	8190	-----	ايش	-49
2011	0	16352	-----	الاعتماد اللبناني	-50
		3441540	2311266	مجموع المصارف الاهلية	
		4095140	2914866	المجموع العام	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: تحليل وتقييم واقع عمل المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية

تعد المصارف الشريان الرئيس الذي يغذي القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم لاداء عملها ،وبالتالي فان وجود مصارف قوية وسليمة قادرة على ممارسة عملها بنشاط وفاعلية يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فمسؤولية تحقيق التنمية والرفاهية في المجتمع غير محصورة بالدولة فقط وإنما يقع على عاتق القطاع الخاص ايضاً جزء من هذه المسؤولية. وسنستعرض من خلال هذا المحور تحليل واقع عمل المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقييمه باستخدام مؤشرات لقياس الربحية ، وكفاية رأس المال ، والسيولة ، والنشاط ، والتوظيف ، والحصة السوقية وعلى النحو الاتي:

1. **مؤشر الربحية:** جرى قياسها بمؤشر العائد الى حق الملكية ، ويشير الى ما يحصل عليه المساهمين نتيجة لاستثمار اموالهم في المصرف.(ابو حمد وقديري، 2005، 348) ونلاحظ من الجدول(2) ان اعلى متوسط عام لمؤشر العائد/حق الملكية كان لمصرف الاقتصاد (0.25) دينار عراقي، يليه مصرف بغداد بقيمة (0.24) دينار، اما ادنى متوسط عام فكان (0.005) دينار للمصرف الاسلامي العراقي، ويعود سبب الانخفاض الى تدهور اعمال المصرف وتعرضه لمخاطر كبيرة.

ويوضح الجدولان (1) و(2) ان اغلب المصارف التي قامت بزيادة رأس المال كان عن طريق الرسملة (سواء بإصدار اسهم جديدة أو عن طريق رسملة الارباح السنوية) ،قد انخفض مؤشر العائد/ حق الملكية بسبب توزيع الارباح على عدد أكبر من المساهمين ،وهذه احدي سليات عمليات الرسملة.

الجدول (2) مؤشر الربحية للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007- 2011)

ت	اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط العام
1-	بغداد	0.373	0.306	0.186	0.137	0.221	0.245
2-	التجاري العراقي	0.030	0.030	0.060	0.220	0.080	0.084
3-	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.317	0.314	0.190	0.131	0.216	0.234
4-	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	—	—	0.013	0.002	0.000	0.005
5-	الاستثمار العراقي	0.270	0.220	0.090	0.119	0.117	0.163
6-	المتحد للاستثمار	0.040	—	0.140	0.220	0.246	0.162
7-	الاهلي العراقي	0.063	0.125	0.012	0.023	0.029	0.050
8-	الانتمان العراقي	0.383	0.246	0.089	0.082	0.185	0.197
9-	دار السلام للاستثمار	0.030	0.340	0.150	0.020	0.114	0.131
10-	بابل	0.134	0.185	0.073	0.089	0.058	0.108
11-	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.302	0.571	0.091	0.143	0.119	0.245
12-	سومر التجاري	0.067	0.019	0.088	0.007	0.003	0.037
13-	الورقاء للاستثمار والتمويل	0.012	0.327	0.373	0.024	غ. م	0.184
14-	الخليج التجاري	0.213	0.452	0.160	0.108	0.120	0.211
15-	ايلاف الاسلامي	—	0.077	0.513	0.246	0.287	0.281
16-	الموصل للتنمية والاستثمار	0.174	0.258	0.138	0.204	0.167	0.188
17-	الشمال للتمويل والاستثمار	0.148	0.144	0.178	0.250	0.000	0.144
18-	الاتحاد العراقي	0.070	0.057	0.056	0.146	0.076	0.081
19-	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	0.030	0.040	0.110	0.080	0.125	0.077
20-	اشور الدولي للاستثمار	0.216	0.189	0.171	0.109	0.150	0.167
21-	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	0.104	0.226	0.265	0.091	0.188	0.175
22-	المنصور للاستثمار	0.150	0.190	0.060	0.050	0.144	0.119
	المتوسط القطاعي	0.156	0.216	0.146	0.114	0.126	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

2. **مؤشر كفاية رأس المال:** تعرف كفاية رأس المال بقدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناجمة من عمليات الائتمان والاستثمار. (السريري، 2008، 140)، وتم قياسها بمؤشر حق الملكية الى الموجودات ذات المخاطرة الذي يشير الى قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الائتمان والاستثمار. ونلاحظ من خلال الجدول (3) ان المصارف الاهلية حققت نسب جيدة وفقاً لهذا المؤشر، اذ حققت نسبة اعلى من (12%) المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وتراوح المتوسط العام بين (23.61%) لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل و(4608.90%) لمصرف الاتحاد العراقي، وهذا مؤشر خيالي، ويعود السبب الى الانخفاض الكبير في حجم التوظيف في القروض والاستثمار خلال عامي 2007 و 2008.

الجدول (3) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007 - 2011)

ت	اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط العام
1-	بغداد	53.19	35.29	44.98	38.28	38.00	41.95
2-	التجاري العراقي	40.24	49.13	50.64	70.58	566.00	155.32
3-	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	29.75	31.27	53.63	55.57	49.00	43.85
4-	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	530.69	261.21	542.98	234.56	33.00	320.49
5-	الاستثمار العراقي	151.72	326.74	232.61	102.70	63.00	175.36
6-	المتحد للاستثمار	244.53	259.13	99.64	68.53	22.00	138.76
7-	الاهلي العراقي	366.06	120.58	135.15	109.06	196.00	185.37
8-	الائتمان العراقي	44.55	62.51	60.54	36.45	250.00	90.81
9-	دار السلام للاستثمار	202.45	488.18	632.72	45.69	66.00	287.01
10-	بابل	150.95	305.79	355.25	199.46	110.00	224.29
11-	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	542.56	158.52	119.00	68.19	13.00	180.26
12-	سومر التجاري	191.87	235.31	123.23	150.33	142.00	168.55
13-	الوركاء للاستثمار والتمويل	36.20	17.00	14.53	23.32	27.00	23.61
14-	الخليج التجاري	37.96	27.16	34.40	40.73	61.00	40.25
15-	ايلاف الاسلامي	1072.71	358.46	96.60	228.90	18.00	354.94
16-	الموصل للتنمية والاستثمار	131.68	118.19	84.55	85.80	69.00	97.84
17-	الشمال للتمويل والاستثمار	129.97	163.42	105.32	64.87	29.00	98.52
18-	الاتحاد العراقي	9513.80	13228.82	125.88	136.03	40.00	4608.90
19-	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	161.23	112.10	63.49	74.03	39.00	89.97
20-	اشور الدولي للاستثمار	698.94	51.58	64.84	104.52	35.00	190.98
21-	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	702.02	838.20	460.55	126.69	65.00	438.49
22-	المنصور للاستثمار	92.69	66.43	89.82	70.59	102.00	84.31
	المتوسط القطاعي	687.53	787.05	163.20	97.04	96.81	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3. **مؤشر السيولة:** تشير السيولة الى قدرة المصرف على سداد التزاماته حين الاستحقاق أو عند الطلب. وجرى قياسها بمؤشر (النقد الى الودائع) الذي يعكس قدرة المصرف على مواجهة طلبات المودعين. ويتضح من الجدول (4) ان أعلى مؤشر سيولة كان لمصرف ايلاف الاسلامي، اذ بلغ المتوسط العام حوالي (281%)، يليه مصرف الاتحاد العراقي بنسبة (214%)، وهي نسب مرتفعة تعكس حجم الاموال السائلة غير المستغلة في التوظيف (الودائع + الدائنون)، اما ادنى متوسط عام للسيولة خلال الفترة فكانت (40.93%) لمصرف الخليج التجاري، وهي اعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (30%) من اجمالي الودائع.

الجدول (4) مؤشر السيولة للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007 - 2011)

ت	اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط العام
1-	بغداد	63.00	50.65	72.20	71.06	65.40	64.46
2-	التجاري العراقي	40.67	54.60	26.67	53.30	130.56	61.16
3-	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	52.35	50.44	78.61	74.23	73.19	65.76
4-	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	162.39	96.66	197.06	186.87	115.46	151.69
5-	الاستثمار العراقي	130.73	136.28	129.70	107.52	83.23	117.49
6-	المتحد للاستثمار	122.52	151.20	126.91	73.41	45.77	103.96
7-	الاهلي العراقي	180.49	112.74	130.19	98.03	145.25	133.34
8-	الائتمان العراقي	66.33	79.33	72.17	48.70	74.99	68.31
9-	دار السلام للاستثمار	110.65	111.51	115.63	80.03	82.81	100.12
10-	بابل	98.53	109.94	116.77	102.65	91.39	103.86
11-	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	156.04	93.66	75.49	58.47	56.99	88.13
12-	سومر التجاري	104.91	206.06	75.95	143.55	122.71	130.64

67.89	غ.م	3.74	16.75	132.39	118.69	الوركاء للاستثمار والتمويل	-13
40.96	44.56	39.96	30.93	41.84	47.52	الخليج التجاري	-14
281.29	149.62	246.88	77.91	137.75	794.27	ايلاف الاسلامي	-15
61.94	76.43	52.39	75.09	100.11	5.67	الموصل للتنمية والاستثمار	-16
89.49	68.59	67.60	82.07	106.21	123.00	الشمال للتمويل والاستثمار	-17
214.09	146.54	120.62	89.91	245.47	467.91	الاتحاد العراقي	-18
78.03	38.46	117.17	50.42	89.69	94.42	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	-19
81.92	148.90	103.63	53.80	39.23	64.07	اشور الدولي للاستثمار	-20
134.92	144.67	109.48	95.99	136.87	187.60	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	-21
57.83	61.28	53.55	93.30	25.65	55.35	المنصور للاستثمار	-22
	93.66	91.49	85.62	104.92	147.60	المتوسط القطاعي	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

بناء على ما تقدم نلاحظ ارتفاع مؤشر النقد الى الودائع في اغلب المصارف الاهلية العراقية بشكل كبير جداً، الامر الذي يعكس حجم المأساة التي تواجه العمل المصرفي في العراق، وحجم الاموال المجمدة في المصارف بعيدة عن الاستخدام الامر الذي اثر سلباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. فالمصارف العراقية اليوم مجرد خزائن لحفظ الاموال ووظيفتها الايداع.

4. مؤشر النشاط والتوظيف: يعكس هذا المؤشر كفاءة ادارة المصرف في استغلال الموارد المتاحة وتوظيفها لديها، والمتمثلة بالودائع وحق الملكية في القروض والاستثمار في الاوراق المالية، ويؤثر هذا المؤشر في ربحية المصرف وسيولته ويحسب من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر النشاط والتوظيف} = \frac{\text{الائتمان} + \text{الاستثمارات}}{\text{الودائع} + \text{حق الملكية}} \times 100$$

ونلاحظ من خلال الجدول (5) ان اعلى متوسط عام لمؤشر النشاط كان (82.9%) للمصرف التجاري العراقي يليه مصرف المنصور للاستثمار (77.5%)، اما ادنى متوسط عام لمؤشر النشاط فكان (10%) لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

الجدول (5) مؤشر النشاط للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007 - 2011)

ت	اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط العام
1	بغداد	43.15	53.17	31.49	33.61	39.96	40.27
2	التجاري العراقي	100.26	87.27	97.16	76.62	53.17	82.90
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	44.21	41.24	26.68	27.64	30.48	34.05
4	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	10.73	18.35	11.38	28.57	18.22	17.45
5	الاستثمار العراقي	22.29	9.80	14.81	37.86	42.51	25.45
6	المتحد للاستثمار	13.05	16.96	32.82	57.06	54.43	34.86
7	الاهلي العراقي	15.34	37.58	41.60	46.38	37.50	35.68
8	الائتمان العراقي	52.85	48.96	55.27	65.58	57.24	55.98
9	دار السلام للاستثمار	7.18	2.72	2.55	31.84	30.29	14.92
10	بابل	29.14	10.89	9.43	15.26	27.12	18.37
11	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	8.59	18.57	35.42	50.86	40.46	30.78
12	سومر التجاري	32.17	29.27	54.47	44.07	50.57	42.11
13	الوركاء للاستثمار والتمويل	50.40	58.56	79.91	93.87	غ.م	70.68
14	الخليج التجاري	55.67	73.08	69.77	61.54	64.60	64.93
15	ايلاف الاسلامي	8.11	10.58	45.35	23.20	26.81	22.81
16	الموصل للتنمية والاستثمار	20.27	17.48	31.04	34.72	36.75	28.05
17	الشمال للتمويل والاستثمار	35.30	21.13	24.44	27.05	35.53	28.69
18	الاتحاد العراقي	0.86	0.52	36.32	43.33	32.32	22.67
19	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	36.52	40.52	60.27	59.03	33.65	46.00
20	اشور الدولي للاستثمار	5.75	74.75	68.79	55.57	30.90	47.15
21	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	6.98	3.40	5.10	22.83	12.27	10.12
22	المنصور للاستثمار	91.91	94.24	67.11	71.45	63.01	77.54
	المتوسط القطاعي	53.61	44.87	47.12	48.82	38.94	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5. مؤشر الحصة السوقية والتركز المصرفي : اذ يشير الى حصة المصرف من الموجودات ،والودائع ، وحجم الائتمان في السوق المصرفي الذي يعمل فيه. ويعرض الجدول (6) الحصة السوقية للمصارف العراقية اذ بلغت الحصة السوقية للمصارف الاهلية من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي حوالي (10.78%) خلال عام 2010، وارتفعت الى (14.60%) ، وهي حصة بسيطة جداً قياساً بحصة المصارف الحكومية البالغة (88.56%) خلال عام 2010 ، و(85.34%) خلال عام 2011.

اما بالنسبة الى حصة المصارف الاهلية من اجمالي موجودات القطاع المصرفي فقد بلغت خلال عام 2010 و 2011 على التوالي حوالي(2.19% ، 8.41%) فقط وهي نسب ضئيلة جداً مقارنة بحصة المصارف الحكومية البالغة (97.5% ، 91.25%) في حين كانت حصة فروع المصارف الاجنبية ما يقارب (0.66% ، 0.34%). وهكذا يتضح ان المصارف الحكومية تسيطر على نسبة عالية من موجودات القطاع المصرفي اذ بلغت حصة مصرف الرافدين لوحده (83.19%) من اجمالي موجودات القطاع المصرفي.

اما فيما يتعلق بحصة المصارف الاهلية من حجم الائتمان الممنوح فقد بلغت خلال عامي 2010 و 2011 حوالي(12.13% ، 17.05%) مقابل (83.73% ، 80.97%) للمصارف الحكومية ، ويعود السبب في ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية الى تدخل الدولة في عملها وتوجيهها نحو منح قروض زراعية وعقارية وسلف موظفين وغيرها، اما سبب انخفاض حصة المصارف الاهلية وترددتها في منح الائتمان فيعود الى اسباب متعددة منها ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين ، وتأثر الضمانات المقدمة من قبل طالبي الائتمان بالتضخم ، أو ما يعرف بالمخاطر السوقية ، واحتمالية هبوط قيمة الضمانات، فضلاً عن ان اغلب المصارف الاهلية لا تتمتع بملاء مالية عالية تمكّنها من توسيع نشاطها الائتماني. فضلاً عن عدم توافر الاستقرار الاقتصادي، والسياسي ، والامني في البلد يضمن عودة الاموال الى المصارف ، ويعد هذا العامل من اهم العوامل التي تؤثر مباشرة في العمل المصرفي الامر الذي ادى الى فقدان الثقة بين المصارف والمقترضين.

بناءً على ما تقدم يتضح جلياً ان السوق المصرفي العراقي هو سوق عالي التركيز، تسيطر فيه المصارف الحكومية على نسبة عالية من اجمالي ودائع وموجودات القطاع المصرفي، فضلاً عن حجم الائتمان الممنوح ، على الرغم من انخفاض رؤوس اموالها نظراً للحماية التي تقدمها لها الدولة، اذ بلغ مؤشر التركيز HHI في موجودات القطاع المصرفي خلال عامي 2010 و 2011 حوالي (7006.51 ، 3985.9) على التوالي. اما مؤشر التركيز في حجم الائتمان الممنوح فقد بلغ (3013.75 ، 2766.9) خلال عامي 2010 و 2011 على التوالي ، كما موضح في الجدول(7). وهذا يعني عدم وجود منافسة بين المصارف ، وان السوق المصرفي العراقي هو سوق احتكار قلة من قبل المصارف الحكومية.

الجدول(6) مؤشر الحصة السوقية للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال عامي 2010 و 2011

ت	اسم المصرف	اجمالي الودائع		اجمالي الموجودات		اجمالي الائتمان	
		2011	2010	2011	2010	2011	2010
1-	بغداد	2.05	1.68	0.27	0.61	0.87	0.50
2-	التجاري العراقي	0.24	0.17	0.06	0.19	0.04	0.03
3-	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1.48	0.97	0.16	0.47	0.67	0.60
4-	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	0.001	0.05	0.02	0.22	0.06	0.71
5-	الاستثمار العراقي	0.55	0.29	0.08	0.24	0.37	0.38

1.88	1.74	0.46	0.14	0.88	0.60	المتحد للاستثمار	-6
0.12	0.10	0.13	0.03	0.22	0.11	الاهلي العراقي	-7
0.20	0.29	0.31	0.16	0.001	0.90	الائتمان العراقي	-8
0.31	0.25	0.56	0.13	1.94	0.81	دار السلام للاستثمار	-9
0.14	0.07	0.19	0.06	0.47	0.29	بايل	-10
1.50	1.12	0.29	0.09	0.77	0.38	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-11
0.14	0.11	0.12	0.03	0.0002	0.08	سومر التجاري	-12
1.68	2.13	0.48	0.20	غ.م	0.95	الوركاء للاستثمار والتمويل	-13
0.38	0.29	0.25	0.08	0.64	0.40	الخليج التجاري	-14
0.98	0.55	0.25	0.06	0.43	0.12	ايلاف الاسلامي	-15
0.27	0.33	0.19	0.07	0.46	0.32	الموصل للتنمية والاستثمار	-16
1.43	1.46	0.64	0.23	0.000	1.49	الشمال للتمويل والاستثمار	-17
0.19	0.25	0.10	0.03	0.17	0.09	الاتحاد العراقي	-18
0.42	0.39	0.19	0.06	0.52	0.14	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	-19
0.41	0.27	0.12	0.04	0.20	0.12	اشور الدولي للاستثمار	-20
0.16	0.54	0.42	0.14	1.02	0.68	كورديستان الولي للاستثمار والتنمية	-21
0.22	0.23	0.19	0.05	0.46	0.17	المنصور للاستثمار	-22
17.05	12.13	8.41	2.19	14.60	10.78	حصة المصارف الاهلية	
80.97	83.73	91.25	97.15	85.34	88.56	حصة المصارف الحكومية	
1.98	4.014	0.34	0.66	0.06	0.66	حصة الفروع الاجنبية	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

الجدول (7) درجة التركيز المصرفي في السوق المصرفي العراقي خلال عامي 2010 و2011

السنوات/HHI	درجة التركيز في الموجودات	درجة التركيز في الائتمان
2010	7006.51	3013.75
2011	3985.90	2766.91

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل واقع المصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية تحددت اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المصارف بالاتي:

- ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال في المصارف العراقية الاهلية، ويعود سبب الارتفاع الى انخفاض حجم الاموال المستثمرة في الائتمان والاستثمار في الاوراق المالية.
- تعاني الكثير من المصارف الاهلية العراقية عينة البحث من ارتفاع في حجم الارصدة النقدية المجمدة ، وعجز وقصور في منح الائتمان ، والاستثمار في الاوراق المالية، الامر الذي انعكس سلباً على ادائها.
- تعاني اغلب المصارف الاهلية العراقية من ضعف ، وعدم كفاءتها في استغلال وتوظيف الموارد المتاحة لديها الامر الذي انعكس على زيادة حجم الارصدة النقدية وبالتالي انخفاض مستويات ربحيتها.
- انخفاض كبير في حصة المصارف الاهلية العراقية عينة البحث من اجمالي ودائع وموجودات وحجم الائتمان القطاع المصرفي ، كما وجدنا ان السوق المصرفي العراقي سوق ذات تركيز عالي ، تسيطر فيه المصارف

¹ يستخدم مؤشر التركيز Herfindhal Hirshman Indicator (HHI) في الولايات المتحدة الامريكية من قبل البنك المركزي لقياس درجة التركيز في السوق المصرفي ، ويعتمد هذا المؤشر على حجم الودائع او الموجودات والائتمان الممنوح لتحديد الحصة السوقية للمصرف. ويجري حساب المؤشر على اساس مجموع مربع حصة كل مصرف من السوق المصرفي. وتتراوح قيمة HHI من صفر كحد ادنى الى 10000 نقطة كحد اعلى. (مامندي ، 2012 ، 241)
 فاذا كانت قيمة HHI اقل من 1000معناه ليس هناك تركيز .
 وبين 1000-1800معناه تركيز متوسط.
 اكثر من 1800 معناه تركيز عالي.

الحكومية على نسبة كبيرة جداً من اجمالي ودائع واجمالي موجودات وحجم انتمان القطاع المصرفي العراقي، وهي بهذا سوق احتكارية.

ثالثاً: تحديد فرص الاندماج في السوق المصرفي العراقي

تواجه المصارف الاهلية العراقية مجموعة من التحديات ،اهمها زيادة رأس المال الذي يشكل تحدي كبير امام المصارف العراقية في ظل تعليمات البنك المركزي العراقي ، التي تحث المصارف على زيادة رؤوس اموالها الى (250) مليار دينار بهدف زيادة كفاءتها وقدرتها على تحمل مخاطر العمل المصرفي، في ظل التطورات والتحديات التي تواجهها الساحة المالية والمصرفية العراقية ،وبما يتناسب مع المعايير الدولية وتنويع خدماتها المصرفية، وبناءً على ذلك هناك ثلاث خيارات رئيسة أمام المصارف العراقية تتمثل بالاتي :

1. زيادة رؤوس اموال المصارف عن طريق اصدار اسهم جديدة ، الامر الذي ترتب عليه انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياساً بالطلب الفعلي عليها وفقاً لتقرير البنك المركزي العراقي. كما ادت عملية الرسملة الى انخفاض عائد السهم في اغلب المصارف الاهلية التي تبنت هذه الاستراتيجية.
2. زيادة رأس المال عن طريق احتجاز الأرباح، أي رسملة الأرباح المعدة للتوزيع، وهذا الخيار غير كافي لتغطية رأس المال لانخفاض حجم الأرباح لهذه المصارف ، بسبب ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الاهلية ، وعدم استغلال الاموال المتاحة لديها الاستغلال الامثل في الائتمان والاستثمارات، الامر الذي انعكس سلباً على حجم الأرباح المتحققة.
3. الاندماج بين المصارف الاهلية او بينها وبين المصارف الاجنبية لتشكيل مصارف ذات قاعدة رأسمالية قوية تستطيع مواجهة المخاطر التي قد تعترضها، فضلاً عن امكانية نقل الخبرة والكفاءة والتكنولوجيا الموجودة لديها الى المصارف العراقية المندمجة معها ،بالإضافة الى تعزيز وزيادة قدرتها التنافسية هذا من جانب ومن جانب اخر فان المصارف التي لن تستطيع رفع رؤوس اموالها الى الحد المقرر من قبل البنك المركزي سوف تسحب منها اجازة مزاوله النشاط المصرفي. وبالتالي فان تطبيق عملية الاندماج او الاستحواذ من قبل المصارف الاخرى له تأثير قوي في تغيير اتجاهات عمل السوق المصرفي العراقي.

بناءً على ما تقدم هنالك جهود البنك المركزي الحثيثة الرامية الى تعزيز متانة النظام المصرفي، وزيادة مساهمته في دعم الاقتصاد العراقي، اذ شكلت نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2011 حوالي (6.2 %) مقابل (5.4%) خلال عام 2010 ، وهذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية تعد قليلة جداً بالمقارنة مع الحاجة الفعلية للاقتصاد العراقي ودور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات وتوزيعها الى قطاعات الاعمال المختلفة بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. اذن المشكلة التي تواجه المصارف العراقية ليست فقط في مدى كفاية رؤوس اموالها وانما في انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف لأسباب تم الاشارة اليها سابقاً ، لذلك لابد من اتباع اساليب لتخفيف المخاطر الائتمانية منها: (عثمان، 2008، 43-90)

- التوجه نحو استخدام استراتيجية التنوع في المحافظ الائتمانية، وتجزئة السوق الى فئات ومجموعات تمكن المصرف من تحديد احتياجات كل مجموعة والمخاطر المرتبطة بها، الامر الذي يؤدي الى تقليل احتمالية حدوث الخسائر.
- التأمين على الائتمان توفر الحماية الملائمة للقروض المتعثرة ، واداة مالية للحوط ، والوقاية ومنع الخسائر ، اذ تتولى شركة التأمين دفع اقساط القرض في حالة عجز المقترض وتعثره في السداد.
- الرقابة المستمرة على القروض من خلال متابعة العميل، والتأكد من قدرته على السداد، واجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروفه لتحديد مدى ملاءته المالية قبل الموافقة على منحه الائتمان. كما ان اتباع مبادئ الاقراض الجيد يقلل من مخاطر الائتمان ويضمن للمصرف استمرارية محفظته الائتمانية.
- اجراء اختبارات الضغط الائتماني(Credit Stress Testing) ، من خلال قيام المصرف بدراسة وتحليل اداء المحفظة الائتمانية ، واخضاعها لسلسلة من الاختبارات المصممة لدراسة اداء المحفظة تحت اسوء الظروف والاحتمالات.
- تطبيق أنظمة التصنيف الائتماني التي اقرتها لجنة بازل 2 و تشمل اجراءات لقياس المخاطر الائتمانية لاحساب متطلبات رأس المال.

الاستنتاجات والمقترحات

أ. الاستنتاجات

توصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها بالاتي:

1. تعد استراتيجية الاندماج من اهم استراتيجيات النمو واحدى اهم السبل المتاحة امام المصارف الاهلية العراقية لتحقيق النمو والتوسع وتحسين ربحيتها وزيادة حصتها السوقية.
2. من المتوقع ان تشهد الساحة المصرفية العراقية عمليات اندماج بين المصارف خاصة تلك التي لا تستطيع رفع رؤوس اموالها بالقدر المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي ، مع زيادة الوعي بالمزايا والمكاسب المتحققة من الاندماج ، وعلى وجه الخصوص في حال توافر حوافز مالية وضريبية مشجعة من قبل البنك المركزي.
3. ان تأسيس شركة للتأمين على الودائع المصرفية له دور كبير في زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي العراقي ، وقدرته على حماية الودائع ، الامر الذي يؤدي الى زيادة التعامل معه، وبالتالي زيادة قدرة المصارف على توظيف الاموال وتحقيق الارباح. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، الزام المقترضين بالتأمين على حياتهم لدى شركة التأمين امراً في غاية الاهمية بهدف تشجيع المصارف على منح الائتمان ، وضمن عودة الاموال اليه .
4. تؤدي عمليات الاندماج الى إعادة هيكلة المصارف ، ووضعها ضمن الإطار المناسب لمواجهة التحديات والتغيرات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية العراقية والعالمية.
5. من خلال تحليل واقع المصارف الاهلية العراقية وجد ان هذه المصارف تعاني من مشاكل كثيرة ، منها زيادة حجم الارصدة النقدية السائلة بشكل كبير جدا ، في حين كان حجم الائتمان الممنوح من قبلها منخفض جدا مقارنة بالمصارف الحكومية الامر الذي انعكس على ربحيتها.

ب. المقترحات

تمثلت أهم المقترحات بالاتي:

1. ضرورة اتخاذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بهدف تشجيع المصارف العراقية على الاندماج فيما بينها لتكوين مصارف أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتهديدات المحيطة بها ، منها حوافز مالية وحوافز ضريبية.
2. زيادة وعي المصارف العراقية بجدوى عمليات الاندماج مع مصارف اخرى، والمزايا والمكاسب المتحققة من عمليات الاندماج في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية العراقية.

المصادر

1. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010 و 2011، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، العراق. www.cbi.iq.
2. النشرة السنوية، للفترة (2007_2011)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي.
3. التقارير السنوية للمصارف الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لسنوات(2007-2011)، www.isx-iq.net.
4. ابو حمد ، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل ، 2005، ادارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
5. التوني ،محمود احمد ، 2007، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والاثار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. جانكير بك ، مها مصطفى ، 2005، المصارف العراقية بين خيارى الرسملة والاندماج" دراسة على عينة من المصارف التجارية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل.
7. حنفي، عبد الغفار و ابو قحف، عبد السلام ، 2000، تنظيم وادارة البنوك السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية وقياس الجوانب التنظيمية والادارة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
8. الربيعي، جبار جاسم ، 2005، " اثر الاندماج على اداء الشركات المصرفية الخاصة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد العاشر، العراق.
9. روفيه ،ضيف ، 2005، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، الجزائر.
10. ريجان ،خلود ، 2006، الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
11. السرايري ،سمير عبد الرزاق ، 2008 ، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43 و44.
12. عبد الحافظ ،رضا صالح عبد الباقي ، 2011، " تقييم فرص الاندماج بين شركات التامين السعودية لمواجهة تحديات العولمة"، المجلة العلمية، العدد الواحد والخمسون، كلية التجارة، جامعة اسبوط.
13. عثمان، محمد داود، 2008 ، اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك(دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، اطروحة دكتوراه منشورة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.
14. قنوع ، نزار و شريقي ،طرفة و اسماعيل رولا غازي ، 2009، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد (1)، سوريا.
15. مامندي، غازي، 2012، ادارة البنوك، ط1، مطبعة حاج هاشم ، العراق.

ثانيا: المصادر الانكليزية

1. Hyz ,Alina & Gikas, Grigorios ,2010,Consolidation Process in Polish Banking Sector Cultural Asperts ,Journal International Conference on Financial Theory and Engineering.
2. Rose, Peter S, 1999, Commercial Bank Management, 4thedition ,MC Graw-Hill, UAS.
3. Salim,Beena, 2011,Astudy on Strategic Initiatives and Actions taken during a banking merger , international journal of Emerging Sciences, Volume:1,Issue:3, ISSN Publisher Islamia University of Bahawalpur.